المخصصة للبحث العلمي ولا ريب في انهُ يهبها مالاً وافرًا . ولم يمضِ بعد على تأسيس حائتين الدارين وقت كافٍ حتى يمكن للباحث ان يبدي رأيهُ فيهما على انهما لا بد ان تكونا عاملين قويين في تقدم البحث العلمي اذ تمكنان الباحثين من متابعة بعض الابحاث التي لولاها لايمكنهم متابعتها

وقد كان هذا المجمع اكبر عامل في تقدم العلوم في هذه البلاد عمَّا كانت عليهِ قبل سنة ١٨٤٨ . ولا ريب في انهُ سهَّل سبل البحث على العلماء ووسَّع دائرة النفع من ابحاثهم

البنك السلطاني العثماني

نشرت جريدة المورننغ بوست في غرة يونيو (حزيران) سنة ١٨٦٣ ما تعريبهُ "ان التقرير الذي رفعهُ اللورد هوبارت عن الانقلاب الذي جرى في المملكة العثمانية وقع في محلهِ لانهُ جاء ابَّان المناقشات الدائرة في هذا الشأن في مجلس النواب . فان جلالة السلطان (عبد العزيز) دوَّخ العساكر ثم ابدى لهم من الرَّأفة والحسنى ما حملهم على الطاعة عن رضًى واخلاص فزادت الايرادات ثلاثين في المئة واجرى من الاصلاحات التجارية ما زاد في التجارة الخارجية والحاصلات الداخلية زيادة كبيرة فضلاً عن اقتصادهِ في نفقات الادارة وعن تنظيم الجنود

"ففي بداءة سنة ١٨٦٢ بلغت ديون الدولة العثمانية عشرين مليونًا من الليرات الانكليزية تسعة ملايين منها من القوائم وعشرة ملايين وتسعمائة الف من الدين السائر

"وقد عني الباب العالي واللجنة الانكليزية بتصفية هذا الدين فبلغا امنيتهما بالتدريج ودُفعت قيمة القوائم من القرض المعقود في السنة الماضية

"واما الدين السائر فقد سُدِّد منهُ ثلاثة ملايين ونصف مليون وأُبدلت ١٥٩٥٠٠٠ ليرة بقراطيس بعضها بفائدة ١٢ في المائة والبعض الآخر بفائدة ٦ في المائة ودفع ٤٥٠٠٠٠ ليرة قيمة المتأخر من رواتب الجند عند استيفاء الضرائب . فاصبح نجاح الدولة العثمانية من الامور التي لا يرتاب فيها"

وجاء كلام المورننغ بوست هذا بعد صدور ارادة سنية في ٤ شباط (فبراير) سنة ١٨٦٣ بانشاء البنك السلطاني العثماني ليكون عليهِ اعتماد الدولة العثمانية جريًا على العادة المألوفة في الممالك الغربية . فاتت تلك الارادة مصداقًا لما قالهُ فؤاد باشا للمسيو دي لافاليت سفير فرنسا قبل ذلك التاريخ بعامين عند ما لمع السفير الى وجوب اصلاح المالية العثمانية وفتح طرق للمواصلات وتأسيس بنك فكان جواب الوزير : "مهلاً يا سعادة السفير سترى عما قليل بنكًا

وطرقاً سترى هذا كله "

وكان فريق من مخجولي الانكليز والفرنسيس وقد جاؤا الاستانة للنظر مع رجال الدولة في شؤون المالية العثمانية . فبعد المخابرة مع الباب العالي تألفت لجنة لذلك عدد اعضائها خمسة عشر جميعهم من ذوي المقدرة المالية

ولا يصح القول ان اهم بنوكنا اليوم هو اول بنك اتخذ هذا الاسم فقد كان قبلاً بنك عثماني تأسس سنة ١٨٥٦ مركزه في مدينة لندن ورأس ماله ٥٠٠ الف ليرة انكليزية وكان له شعب في ولايات السلطنة العثمانية لكن لم تمنح له الامتيازات التي نالها البنك الجديد مثل اصدار الاوراق المالية ونحوها . فلهذا نحسب ان البنك العثماني كما هو اليوم لم يؤسس الاَّ سنة ١٨٦٣ وجعل رأس ماله اولاً ٢٧٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية فاصبح ٤ ملايين سنة ١٨٦٥ و١٠ ملايين سنة ١٨٧٤ دفع نصفها ولا يزال هكذا حتى الآن (١)

اول ما بدأ به البنك السلطاني العثماني انه اصدر سندات بمئتي مليون من الفرنكات قيمة الواحد منها الاسمية ٥٠٠ فرنك بفائدة سنوية ٦ في المائة أخذ منها ٣٠٠٠٠٠ سند بسعر ٣٦٠ فرنكاً والمائة الف الباقية بسعر ٣٤٠ فرنكاً . وفي سنة ١٨٦٥ اصدر قرضاً ثانياً بمائة وخمسين مليوناً من الفرنكات بسعر ٣٣٠ فرنكاً الخمس مئة فرنك وفائدة ٦ في المئة ايضاً

وكانت مدة امتيازه ٣٠ سنة فجعلت ٥٠ سنة ثم ٦٢ سنة ابتداؤها سنة ١٨٦٣ وانتهاؤها في ٤ آب (اغسطس) سنة ١٩٢٥

ومركز البنك الاستانة ونواب ادارته في عاصمة السلطنة العثمانية سبعة تعينهم لجنتان مقيمتان في لندن وباريس مؤلفتان من ٢٦ عضواً ١٠ منهم فرنسويون او مقيمون في فرنسا و١٠ انكليز او مقيمون في انكلترا و٦ نمساويون او مقيمون في النمسا (لكن هذا الشرط الاخير لم يعمل به حتى الآن) ولا بدَّ لمديري اعمال البنك في الاستانة وهم ثلاثة من مصادقة الباب العالي على تعيينهم . وللباب العالي ايضاً حق في تفقد اشغال البنك بواسطة مأمور خاص معه محاسبجي لاجل مراقبة الحسابات الجارية بين خزينة الدولة والبنك

قلنا ان للبنك العثماني وحده الحق في اصدار اوراق المعاملة لكن هذه الاوراق لا يتم ابدالها بنقود الاَّ في الشعبة التي تكون قد اصدرتها وقد تبدل هذه الاوراق في العاصمة عندما ترى الادارة صواباً في ابدالها ولاصدارها يقتضي ايداع ثلث قيمتها على الاقل ذهباً وفضة

(١) انشئ سنة ١٨٤٩ بنك باسم « بنك الاستانة » أقفل بعد سنتين من تأسيسه تاركاً وراءه خسارة سنتين مليوناً من الغروش

معاملات البنك

معاملات البنك على وجهين :

معاملاتهُ مع الجمهور ومعاملاتهُ مع الخزينة . فمعاملاتهُ مع الجمهور تتعلق بقطع الكمبيالات وما شاكلها من السفاتج التجارية وبسحب التحاويل وتسليف النقود حسب الشروط المرعية وبالنتيجة فانها تتناول اشغال البنوك التجارية من كل انواعها

واما معاملاتهُ مع الخزينة فانها تجعلهُ بصفة صراف للدولة عليهِ الدفع والقبض لحساب الخزينة وبموجب اتفاق أُبرم سنة ١٨٨٦ يضطر الى تسليفها مقداراً محدوداً من المال

فهل قام البنك بما يطلب منهُ من الوجهين هذا ما نقصد البحث فيهِ في اسطرنا التابعة

معاملاتهُ مع الجمهور

اذا اجلنا الطرف في اشغالهِ مع الجمهور رأينا فيها بعض التقصير . فان معاملاتهِ التجارية لم تجيء مطابقة لرأس مالهِ ولا لامتيازاتهِ ولا لشعبهِ الثمان والعشرين في داخلية السلطنة ماعدا مركزهُ في الاستانة ووكالتين في باريس ولندن . وقد يعتذر عن ذلك بعدم صلاحية البلاد اقتصادياً لتوسيع معاملاتهِ مع التجار والصناع والمزارعين بسبب ما يجد فيهم من التقيد في اشغالهم وخوفهم من الاقدام على المشاريع الخطيرة . لكننا نرى في اشغال البنوك الخصوصية ما يدحض هذا العذر لان هذه البنوك تجني الارباح الطائلة . وندر من جرّتهُ اشغالهُ الصرافية الحقة الى الخراب الذي يخشى البنك العثماني الوقوع فيهِ . فاذا قابلنا اشغالهُ التجارية مع اشغال زملائهِ في بعض الممالك رأينا بوناً واضحاً بين الفريقين . ويعز علينا ان نذكر ادارتهُ بما قالهُ ساي " اقر علناً ان الخدمات التي يؤديها بنك فرنسا كانت تزداد كبراً في عيني لو الحق بمساهميهِ بعض الخسارة من الاموال الغزيرة المودعة في صناديقهِ . واذا عارضني احد في قولهِ ان على الشركة ابقاء الخسارة ما استطاعت الى ذلك سبيلاً اجبتهُ : خوّل بنوكاً غير بنك فرنسا امتيازات كامتيازاتهِ تحصل منفعة للجمهور من تنافس الاضداد دون ان يمسهم اذىً اذ ان في زيادة اصدار اوراق المعاملة ملجأ من خسائرهم " .

معاملاتهُ مع الخزينة

اذا رأينا تقصيراً في اشغال البنك التجارية قدلا يصح ان نعزو اليهِ التهامل في قضاء مهمتهِ كصراف لخزينة الدولة . فان الدولة العلية لقيت في البنك اكبر مساعد لها في عقد قروضها منذ انشائهِ وفي تسليفها النقود لآجال قصيرة وان يكن بربا يخلق بالوطني استهجانهُ

ذكرنا آنفاً الاحوال التي انشئ البنك في خلالها والامتيازات التي مُنحها وقد أُبرمت

اتفاقات عديدة بين الدولة العلية والبنك نورد اهمها

اولاً اتفاق ٢٩ ايار (مايو) سنة ١٨٨٦ القاضي بتسليف الخزينة ٧٥٠٠٠٠٠ ليرة عثمانية بفائدة ٧ في المائة بدلاً من ٢٧٠٠٠٠٠٠ ليرة كما كانت الحال منذ ١٨٧٥ . والتسليف المتفق عليه سنة ١٨٨٦ مضمون بوديعة سندات من الدين المحول تبلغ قيمتها ٣٥١٧٥٠٠ ليرة عثمانية

ثانياً اتفاق ٢٠ ايار (مايو) سنة ١٨٩٣ الخاتم بتسليف الحكومة مليوناً من الليرات العثمانية بذات الفائدة والضمانة . لكن هذه الضمانة تحولت سنة ١٨٩٦ الى سندات من القرض المعقود تلك السنة (١٨٩٦) قيمتها ٩٥١٧٨٦ ليرة عثمانية بعد ان منح البنك حق جباية اعشار بعض الالوية حتى استيفاء مبلغ ٨١٠٠٠ ليرة عثمانية أرصدت مكافأة لدائرة اشغاله الصرافية . وفي ٤ كانون الاول (دسمبر) سنة ١٩٠١ صدر قرض بقيمة ١٢٥٤٠٠٠ من الليرات العثمانية مقسوماً الى ٥٧ الف سند قيمة الواحد منها ٢٢ ليرة اشترى البنك ٢١ الفاً منها واخذ السندات الباقية بدلاً من الضمانة الاولى المؤلفة من سندات قرض سنة ١٨٩٦

وفضلاً عن هذا فان البنك مكلف بدفع كوبونات القروض التي شملتها ارادة محرم وسنداتها وشراء هذه السندات لحساب ادارة الديون العمومية

يتعاطى البنك هذه الاشغال والنجاح حليفهُ منذ انشائهِ الى اليوم حتى افاض عليهِ من الارباح ما جعلهُ في مصاف البنوك الكبرى في المسكونة . فالاثنتا عشرة سنة الاولى بدت لهُ باسمة التفرو زع فيها على مساهميهِ ارباحاً بلغ بعضها ٥٦ في المئة وذلك سنة ١٨٧٤ اي عند توزيع اموالهِ الاحتياطية وانضمامهِ الى البنك التساوي العثماني . واما متوسط ارباح مساهميهِ منذ تأسيسهِ الى اليوم فقد بلغ ما يزيد على ٩ في المئة سنوياً وهذا رغماً عن ازمات سني ١٨٧٦ الى ١٨٧٨ و١٨٩٥

ومما يؤيد قولنا تصاعد اسهمهِ في هذه الآونة الاخيرة بداعي توحيد الدين العثماني الذي كانت لهُ اليد الطول في ابرازهِ من القوة الى الفعل . اذ ان الارادة السنية التي تعلقت على توحيد الدين خصصت مبلغ ١٤٦٠٠٠٠ ليرة عثمانية للمصاريف وهذا ما يتيح للبنك ان يزيد ارباحهُ زيادة كبيرة هذه السنة . واذا نظرنا الى المستقبل رأينا في اصدار الاسهم والسندات التي لا بد منها لسكة حديد بغداد باباً رحباً للارباح الطائلة . والارقام الآتية تدل احسن دلالة على الثقة التي احرزها البنك وعلى توفق ادارتهِ الى تحسين مجرى اشغالهِ تباعاً وهي بالليرات الانكليزية

سنة	اوراق المعاملة	الحسابات الجواري	الودائع لازمنة محددة
١٨٩٧	٦٩٢٠٠٠	٥٠٤٥٠٠٠	٦٤٩٠٠٠
١٨٩٨	٨١١٠٠٠	٦٧٣٩٠٠٠	٦٩٣٠٠٠
١٨٩٩	٨٣٢٠٠٠	٦٥٠٦٠٠٠	٧٨٠٠٠٠
١٩٠٠	٨٤٦٠٠٠	٦٣٢٤٠٠٠	٩٦٠٠٠٠
١٩٠١	٨٨٠٠٠٠	٦٥٢١٠٠٠	١١٥٣٠٠٠
١٩٠٢	١١٠٢٠٠٠	٧٢٩٠٠٠٠	١٢٧٦٠٠٠

ونسلفت نظر القراء بنوع خاص الى اوراق المعاملة . فهذه كما يرى من الجدول السابق تضاعفت في غضون ست سنوات . ولولا العراقيل التي توضع في سبيلها لكثر التداول بها . فان النقود من ذهب وفضة المتعامل بها في تركيا لا تبلغ سوى ٤٥٠ مليونًا من الفرنكات حسب تقدير بعض الاحصائيين واذا اضفنا الى هذا المبلغ قيمة اوراق المعاملة اي نحو ٢٥ مليونًا من الفرنكات بلغ المجموع ٤٧٥ مليونًا من الفرنكات اي انهُ يصيب كل واحد من السكان ١٧ فرنكًا يقابل ذلك ١٠٣ فرنكات في المانيا و١٣١ فرنكًا في الولايات المتحدة و٨٧ في انكلترا و١٨٥ في فرنسا

فمن هذه الارقام يستدل على ان النقود المتداولة في تركيا لا تفي بحاجة السكان والبنك يلقي التبعة على سكان الولايات العثمانية فانهُ يعزو اليهم عدم الرغبة في اتخاذ اوراق البنك كعملة يتعاملون بها

وقبل ان نختم هذه السطور يخطر ببالنا توجيه نظر ذوي الامر الى خلل نجدهُ في ادارة المحاسبة وهو خلو جرائدنا العربية من ميزانيات البنك العثماني الشهرية ومن تقاريره السنوية . فلا يغرب عن ادارة البنك ان هذه العادة اي نشر الميزانيات في الجرائد تجري عليها البنوك في كل الممالك الاجنبية واننا نأسف حين التجائنا الى الجرائد الفرنسية لنطالع فيها ميزانيات البنك العثماني الذي جعل مركزهُ عاصمة السلطنة العثمانية ونحن لا نرى مسوغًا لهذا الخلل سوى كون البنك ليس لهُ من العثمانية الاَّ الاسم

بارا (البرازيل) يوسف ضاهر